

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢١٧ (٢٠١٥) الذي مدد المجلس عوجه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وطلب إليّ أن أقدم تقريراً إلى المجلس كل أربعة أشهر. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ تاريخ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (S/2015/918) وحتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦، وعن تنفيذ ولاية البعثة.

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية والانتخابية

٢ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قطعت جمهورية أفريقيا الوسطى أشواطاً هامة في الانتقال السياسي، وأبرزها النجاح في إجراء استفتاء دستوري سلمي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر وتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية في كانون الأول/ديسمبر، وشباط/فبراير وآذار/مارس.

٣ - وقد شهدت الفترة الانتخابية في جميع أنحاء البلد حملات سلمية عموماً نظمها المرشحون ومؤيدوهم وفقاً لمدونة قواعد حسن السلوك التي وقعها جميع المرشحين للرئاسة وجميع الأحزاب السياسية في ٩ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وباستثناء بعض الحوادث الأمنية التي وقعت في أثناء الاستفتاء، وأصيب فيها ٢٨ شخصاً، وفي الفترة المفضية إلى إكمال العملية الانتخابية، كانت أيام الانتخابات المتتالية خالية من العنف. وقام الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بنشر بعثات للمراقبة، وأصدرا تقارير أولية



رحبا فيها بالطابع السلمي الذي اتسمت به الانتخابات عموما. وقامت المنظمة الدولية للفرانكوفونية بنشر فريق صغير للمراقبة في بانغي. كذلك أوفدت منظمة التعاون الإسلامي مبعوثها الخاص المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى.

٤ - واضطلعت بعثة الأمم المتحدة وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، مع الشركاء الوطنيين والدوليين، بسلسلة من الأنشطة للعمل على تهيئة بيئة سياسية وأمنية مؤاتية لإجراء الانتخابات، بما شمل تقديم الدعم لوضع مدونة قواعد حسن السلوك ونشرها، وتوفير التدريب لمراقبي الانتخابات من الأحزاب السياسية، وتنظيم دورات إعلامية مع الهيئة الوطنية للانتخابات موجهة للمرشحين للانتخابات الرئاسية. كذلك عقدت البعثة اجتماعات غير رسمية مع المرشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية في جميع أنحاء البلد، وقامت بتيسير الاجتماعات بين المرشحين وفريق التنسيق المكلف بالإعداد لاجتماعات فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى وبعثاتها، لكي تشدد لهم على أهمية أن تستند الحملات إلى القضايا المطروحة، استجابة لتطلعات مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ توصيات منتدى بانغي للمصالحة الوطنية.

٥ - وأدى الاستفتاء الدستوري الذي أجري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر إلى اعتماد الدستور الجديد الذي صوت لصالحه ما نسبته ٩٣ في المائة. وفي أعقاب إعلان الهيئة الوطنية للانتخابات عن النتائج المؤقتة للاستفتاء في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت المحكمة الدستورية الانتقالية عن النتائج النهائية، ولم تسجل عليها أي طعون.

٦ - وبت المحكمة الدستورية الانتقالية في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في أهلية جميع مقدمي طلبات الترشح للرئاسة. وقضت المحكمة ببطلان ١٤ طلبا مقدما لدخول السباق الرئاسي، بما في ذلك طلب الرئيس السابق فرانسوا بوزيزي وطلب قائد حركة أنتي بالاك، باتريس إدوارد نغايسون. وفي وقت لاحق، أصدرت الهيئة الوطنية للانتخابات قوائم تضم ٣٠ مرشحا للانتخابات الرئاسية (من بينهم امرأة واحدة) و ٦٤٣ مرشحا للانتخابات التشريعية (من بينهم ١٧٥ امرأة) في ٨ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر، على التوالي.

٧ - وبعد ثلاثة أيام من التأجيل، أجريت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر وسط أجواء هادئة إلى حد كبير، وإقبال من الناخبين بلغت نسبته ٦٢,٣ في المائة. وأقرت المحكمة الدستورية الانتقالية النتائج المؤقتة للجولة الأولى في ٢٥ كانون الثاني/يناير. أما الانتخابات التشريعية، التي سجل ضدها ٤١٥ طعنا، فقد ألغت المحكمة نتائجها، وأعلنت أنه سيلزم إجراء جولة أولى جديدة. وقد استندت أساسا الطعون المعنية إلى ادعاءات تتعلق بسوء سلوك من جانب الموظفين الميدانيين

التابعين للهيئة الوطنية للانتخابات، والمرشحين، والسلطات المحلية، والمليشيات، والجماعات المسلحة، وترتبط بينهم وبين حالات من الغش والفساد والتخويف. كذلك تعلق بعض الشكاوى بأخطاء تقنية تتصل بطباعة بطاقات الاقتراع وسجل الناخبين. ونتيجة لذلك، أوقفت الهيئة الوطنية للانتخابات ١٧ مديرا محليا يدعى تورطهم في مخالفات انتخابية عن العمل، وأسّرت بتنظيم برنامج تدريبي على الصعيد الوطني من أجل تحسين أداء موظفي الاقتراع.

٨ - وأجريت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، بالاقتراع مع جولة جديدة من الانتخابات التشريعية في ١٤ شباط/فبراير. وكان هناك تحسن ملحوظ في التنظيم العام للانتخابات التي أجريت في ١٤ شباط/فبراير، إذ فتحت معظم مراكز الاقتراع أبوابها في الوقت المحدد وتوافرت لديها المواد المطلوبة. وأعلنت السلطة الوطنية للانتخابات النتائج المؤقتة في ٢٠ شباط/فبراير. وسجلت المحكمة الدستورية الانتقالية ثلاثة طعون بشأن الانتخابات الرئاسية، قبلت جميعها بالرفض. وأعلنت المحكمة النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية في ١ آذار/مارس، مؤكدة فوز المرشح، فوستين أرشانج تواديرا، بمنصب الرئيس، بعد حصوله على نسبة ٦٢,٦٩ في المائة من الأصوات، وحصول أنيست جورج دولوغيلي على ٣٧,٣١ في المائة. وبلغت نسبة المشاركين في التصويت ٥٨,٨٨ في المائة.

٩ - وكان لقرار السيد دولوغيلي، وهو المرشح الرئاسي الذي فاز بالمرتبة الثانية، الاعتراف بالهزيمة عقب إعلان النتائج المؤقتة أثر إيجابي عموما على مناخ ما بعد الانتخابات، بما في ذلك في صفوف أنصاره. ورغم ادعاء السيد دولوغيلي بوجود حالات غش ومخالفات أخرى خلال الجولة الثانية، فقد أعلن أنه قرر عدم تقديم شكاوى إلى المحكمة الدستورية الانتقالية، حفاظا على السلام والاستقرار في البلد، ودعا أنصاره إلى قبول النتائج.

١٠ - وفيما يتعلق بالجولة الجديدة من الانتخابات التشريعية، تلقت المحكمة الدستورية الانتقالية ١٥٢ طعنا. وفي ١٤ آذار/مارس، أكدت المحكمة أنه قد تم بأغلبية مطلقة خلال الجولة الأولى انتخاب ٤٥ مرشحا (في انتخابات تشمل ١٤٠ مقعدا في البرلمان)، بمن فيهم قائد مليشيات أنتي - بالاك، ألفريد بيكاتوم، المدرج اسمه في قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى. وألغت المحكمة النتائج في ١٠ دوائر انتخابية، مما سيطلب إجراء انتخابات فرعية. وكان عدد المرشحات اللاتي انتخبن في الجولة الجديدة من الانتخابات التشريعية وسمح لهن بدخول الجولة الثانية قليلا بشكل ملحوظ. فلم ينتخب في الجولة الأولى سوى امرأة واحدة وسمح

لخمس نساء بدخول الجولة الثانية. ومن المقرر إجراء الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية في ٨٥ دائرة انتخابية في ٣١ آذار/مارس.

١١ - واضطلعت الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية)، بجهود هامة لتمكين اللاجئين في الدول المجاورة من المشاركة في العملية الانتخابية. وقد تيسرت لهم المشاركة من خلال اتفاقات ثلاثية أبرمت مع حكومات بلدان اللجوء التي تستضيف لاجئين من أفريقيا الوسطى. وقدمت المفوضية الدعم اللوجستي إلى مسؤولي الهيئة الوطنية للانتخابات لتمكينهم من الوصول إلى مخيمات اللاجئين وتجمعاتهم في المناطق الحضرية في تشاد والكاميرون والكونغو، كما قامت بتوزيع مواد التسجيل قبل التصويت وفي أثنائه. ونتيجة لذلك، أدلى اللاجئون من أفريقيا الوسطى في الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية بأصواتهم في الاستفتاء الدستوري وفي الانتخابات الرئاسية. أما جمهورية الكونغو الديمقراطية، فلم تسمح للاجئين بتسجيل أسمائهم لغرض التصويت. وبلغ معدل المشاركة في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية بين السكان اللاجئين المسجلين ٦١ في المائة، في حين بلغ ذلك المعدل في الجولة الثانية ٤٠ في المائة من اللاجئين المسجلين.

١٢ - وقد أثرت القيود المالية على العملية الانتخابية حتى الجزء الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير. وتم سد الفجوة التمويلية من خلال مساهمة إضافية قدرها ١,٣ مليون دولار قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصندوق المشترك الخاص بالانتخابات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالرغم من أنه لا يزال هناك تبرع معلن بمبلغ ١,٧ مليون دولار لم يجز سداده من تبرعات بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (غابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو)، فمن المتوقع أن يصرف ذلك التبرع في الوقت المناسب من أجل إنجاز الجزء الأخير من الدورة الانتخابية.

١٣ - وبالتوازي مع العملية الانتخابية، استمرت الوزارات المختصة وغيرها من المؤسسات الانتقالية في تنفيذ توصيات منتدى بانغي للمصالحة الوطنية، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، ولا سيما في مجالات الانتخابات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن وإصلاح القطاع الأمني. بيد أن لجنة متابعة منتدى بانغي، التي يرأسها وزير الدفاع وتتألف من أعضاء السلطة الانتقالية والأحزاب السياسية والجماعات المسلحة والمجتمع المدني، ظلت خاملة إلى حد كبير، على الرغم من أن أعضاء اللجنة قد عملوا بمثابة مراقبين للانتخابات في بانغي والمناطق المحيطة بها.

باء - المصالحة

١٤ - استمرت الأمم المتحدة، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية، في دعم أصحاب المصلحة الوطنيين في تعزيز جهود المصالحة. وقدمت البعثة الدعم اللازم لكي يشارك أربعة مديرين إقليميين عينتهم وزارة المصالحة في مبادرات الحوار والمصالحة على الصعيد المحلي. وفي ١١ شباط/فبراير، وبعد جهود هائلة بذلت من أجل تيسير المصالحة بين الطوائف، قامت الطائفة المسلمة التي تشكل أغلبية في الحي الثالث من بانغي وطائفة المسيحيين ذات الأغلبية في حي بوينغ، بتوقيع ميثاق "عدم اعتداء"، بتيسير من بعثة الأمم المتحدة وفرنسا. وأدى الاتفاق إلى توفير سبل الدخول الآمن إلى مقبرة المسلمين في بوينغ لأول مرة منذ أن بدأت الأزمة منذ ثلاث سنوات. وحفاظاً على التقدم المحرز، اتخذت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدابير للأمن والحماية، وهما بصدد بدء مشاريع تكميلية تتعلق بإدارة الدخل، والتماسك الاجتماعي، والإنعاش المبكر وإعادة التأهيل في صفوف الطائفتين.

١٥ - وقامت البعثة، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات المحلية ذات الصلة، بتنفيذ مشاريع سريعة الأثر ذات عمالة كثيفة إلى جانب مشاريع أخرى لإدارة الدخل للشباب المعرضين للخطر والفئات الضعيفة الأخرى في جميع أنحاء البلد، من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي، وإعادة الإعمار وتعزيز الثقة. ومن خلال هذه المبادرة، يجري في إطار المشاريع الجارية في بامباري وبانغي وبوار وبريا وكاغا باندورو، توظيف الشباب وأفراد المجتمعات المحلية في أعمال لا تتطلب مهارات، من أجل إصلاح الهياكل الأساسية المحلية. واستفاد مباشرة من هذه المبادرة ما يزيد عن ١٢ ٠٠٠ من الشباب.

جيم - الحالة الأمنية

١٦ - تحسنت الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وإن كانت لا تزال هشة، ولا سيما في بانغي. وقد أدت زيارة البابا فرانسيس إلى بانغي يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، والحوار الذي تلاها بين الطائفتين المسلمة والمسيحية وغيرهما من الجهات، إلى انخفاض التوتر والعنف في بانغي وفي جميع أنحاء البلد. وأدى التقارب بين الطوائف الذي شجعت عليه زيارة البابا إلى إنهاء عزلة المنطقة المحصورة التي يسكنها المسلمون في حي PK5 في بانغي، التي كان من المتعذر على أفراد الطائفة الخروج منها بحرية وأمان.

١٧ - وتواصل في جميع أنحاء البلد ارتكاب جرائم من قبيل القتل والتعذيب والعنف الجنسي والسرقة والاختطاف وتدمير الممتلكات وحيازة الأسلحة بصورة غير قانونية.

وأنشأت البعثة في كانون الأول/ديسمبر نظاما للتوعية بالحالة وبالعمليات من أجل تعزيز جمع المعلومات وبناء قاعدة بيانات تتعلق بالأحداث والحوادث الرئيسية، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالتزاعاات. وأسهم النهج الرادع الذي نفذته بعثة الأمم المتحدة وتدخلها السريع لتأمين العملية الانتخابية، بدعم من قوات سانغاري الفرنسية، في تحسين الحالة الأمنية العامة.

١٨ - وعلى الرغم من أن بعض عناصر فصيل الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى التابع لائتلاف سيليكاس السابق قد حاولوا في بادئ الأمر تعطيل الاستفتاء الدستوري، فقد أدى موقف البعثة الرادع والضغط من المجتمع الدولي، ولا سيما منظمة التعاون الإسلامي، إلى إصدار نور الدين آدم، قائد ائتلاف سيليكاس السابق، لبيان يدعم فيه العملية الانتخابية، مما مهد الطريق لإجراء انتخابات سلمية في مناطق البلد التي لا يزال يهيمن عليها أعضاء الجماعة. واستمرت الأنشطة والاشتباكات بين الجماعات المسلحة المتعارضة، وخاصة عناصر من جماعات تابعة لائتلاف سيليكاس السابق، وحركة "أنتي - بالاكاس"، وإن كان ذلك بكثافة أقل. ففي ١٥ آذار/مارس، احتجز عبد الله حسين، قائد فصيل الجبهة الشعبية التابع لائتلاف سيليكاس السابق، في بانغي، بناء على أمر توقيف أصدره المدعي العام في سياق ادعاء بتورطه في أعمال العنف التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، قامت عناصر مسلحة بتخليصه من الاحتجاز على أيدي قوات الدرك الوطنية.

١٩ - وشهدت بداية عام ٢٠١٦ زيادة في الأنشطة المنسوبة إلى جيش الرب للمقاومة في جنوب شرق البلد، ولا سيما في مقاطعة مبومو، وهي منطقة غنية بالمعادن. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وقع هجوم يفترض أن عناصر جيش الرب للمقاومة هي التي شنته في قرية شانتييه آزار، التي تقع على بُعد ٦٥ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من بريا، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة آخر. وفي أعقاب ذلك الحادث، استمرت الهجمات التي يفترض أن عناصر من جيش الرب للمقاومة هي التي شنتها على القرى المحيطة ببريا، بما في ذلك المراكز السكانية الأكبر حجما والأقل انعزالا. ودفعت الهجمات مئات الناس إلى الفرار من قراهم في مقاطعتي كوتو العليا ومبومو، وظلت قرى بأكملها خالية من السكان. واحتشدت جماعات من ائتلاف سيليكاس السابق للرد على ادعاءات تصاعد التهديد من جانب جيش الرب للمقاومة، مما أثار مخاوف أمنية أوسع نطاقا.

٢٠ - وردا على ذلك، أنشأت البعثة مركزا للعمليات المشتركة في بريا من أجل تعزيز تنسيق العمليات وتبادل المعلومات بين البعثة وفرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بجيش الرب للمقاومة وقوات العمليات الخاصة التابعة للولايات المتحدة. وأنشأت

البعثة أيضا قواعد عمليات مؤقتة في سام واندجا وأواذا وأواندا دجاللي؛ وزادت دورياتها البرية على محور زيمبو - رافاي في بانغاسو، وباكوما على محور بريا - يالنغا، وفي أوبو، واضطلعت بدوريات جوية رادعة في المنطقة المتضررة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت البعثة في جمع المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة والتحقيق فيها، وأنشأت فريقا متكاملًا للاستجابة السريعة في بريا. وتواصلت الأمانة العامة أيضا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي للتشجيع على تقديم مساهمات إضافية من الموارد والقدرات، دعما لمكافحة جيش الرب للمقاومة.

٢١ - وفي الأجزاء الوسطى والغربية من البلد، بدأت أعمال العنف المقترنة بالحركة الموسمية الرعاة من قبائل الفولاني مع بداية الموسم الجاف في وقت مبكر من كانون الأول/ديسمبر، ويُتوقع أن تستمر حتى نهاية الموسم في أيار/مايو. وقد أدى ذلك إلى تدهور في الحالة الأمنية في مقاطعات كوتو السفلى ومامبيري كادي، ونانا مامبيري، وأواكا وأوهام بعد منتصف كانون الثاني/يناير. وكانت الحوادث الأكثر شيوعا هي الاشتباكات بين رعاة الفولاني والجماعات المسلحة (ميليشيات أنتي بالاكا وعناصر ائتلاف سيليكاس السابق) على سرقة الماشية والمنازعات المتصلة بالرعي، بالإضافة إلى فرض الإتاوات. وفي نايم يليوا، في مقاطعة نانا مامبيري، أدى تدهور الحالة الأمنية إلى إغلاق المدارس في المنطقة. وفي آذار/مارس، في بامباري بمقاطعة أواكا، أدت الاشتباكات المسلحة، التي شاركت فيها ميليشيات أنتي بالاكا وعناصر مسلحة من الفولاني وأفراد من فصيل الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى التابع لائتلاف سيليكاس السابق، إلى مقتل سبعة أشخاص وجرح ثلاثة آخرين، كما تسببت في تشريد المزيد من السكان.

٢٢ - وفي غرب البلد، ظلّت الحالة الأمنية محفوفة بالتحديات، ولا سيما في المناطق المتاخمة للحدود مع تشاد والكاميرون. وبيّنت آخر المستجدات زيادة في أنشطة الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى التي أسسها عناصر من ائتلاف سيليكاس السابق بقيادة محمد الخاتم، إذ وسّعت الحركة منطقة نفوذها صوب الجزء الغربي من البلد حتى منطقة باوا. وتعاونت الحركة مع الجماعة المسلحة المسماة الثورة والعدالة التي تسيطر على الجزء الشمالي من مقاطعة أوهام بنديه وأجزاء من مقاطعة أوهام. وبالإضافة إلى ذلك، وسّعت الحركة نفوذها صوب نديلي (في الشرق)، ويقال إن السبب في ذلك هو السيطرة على طرق التجارة إلى تشاد. وظلّت الهجمات على القوافل تشكّل تهديدا مستمرا على طول طريق الإمداد الرئيسي بين الكاميرون وبانغي، رغم تناقص عدد الحوادث في الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت البعثة توفير الحراسة المسلحة لمرافقة لقوافل التجارية والإنسانية التي تسير على طول ذلك الحور.

ثالثا - حماية المدنيين

٢٣ - ظلت حماية المدنيين مجال تركيز رئيسي لبعثة الأمم المتحدة. وردا على التهديدات باحتمال حصول أعمال عنف جسدي ضد المدنيين خلال الفترة الانتخابية، ولا سيما في بانغي، أعطت البعثة أولوية لوضع استراتيجية لحماية المدنيين في العاصمة وأدرجت حماية المدنيين في خططها الأمنية المتكاملة للانتخابات.

٢٤ - وأوفدت البعثة عدداً من بعثات أفرقة الحماية المشتركة بالاشتراك مع جهات فاعلة إنسانية حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً عملياً. وفي بانغي، كشفت أفرقة الحماية المشتركة عن ادعاءات جديدة تتعلق بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في موقع مطار مبوكو للمشردين داخليا، شملت ارتكاب عناصر من ائتلاف سيليكسا السابق وميليشيات أنتي بالاكا لأعمال عنف جنسي، وتجنيد تلك الميليشيات للأطفال، وأعمال استغلال واعتداء جنسيين ارتكبتها القوات الدولية وتم التحقيق فيها على وجه السرعة. ورداً على هذه الادعاءات، وضعت البعثة سلسلة من التدابير المخففة بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الإنسانيين. وأوفدت بعثات أفرقة الحماية المشتركة إلى المنطقة المحيطة بباوا لتقييم الارتفاع الحاد في العنف الطائفي والجرائم والتصدي له، وكذلك إلى أجزاء أخرى من البلد للمساعدة على إزالة التوترات القائمة بين الرعاة والمزارعين. وفي باتانغافو، حيث شرد عدد كبير من السكان في أعقاب التوترات التي وقعت في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر والتي أثارها مقتل شابين مسلمين، قدمت البعثة الدعم للتوصل إلى اتفاق بين الجماعات المسلحة يهدف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة وشرعت في تنفيذ أنشطة تسبق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأنشطة للحد من العنف المجتمعي. واتخذت البعثة المتكاملة كذلك خطوات لمواجهة التهديد المتزايد ضد السكان في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

٢٥ - ووضعت البعثة سلسلة من التدابير المخففة لحماية المشردين داخليا الذين يواجهون تهديدات ناجمة عن وجود عناصر مسلحة في المخيمات وعن الهجمات أو الجرائم المتكررة. وفي بامباري وباتانغافو وكاغا - باندورو ونغاكوبو، أجرت البعثة تقييمات عسكرية وشرطية ومدنية مشتركة لمواقع المشردين داخليا، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الإنسانيين. كذلك وضعت البعثة خططاً للطوارئ لمنع التشرّد الداخلي أو التصدي له، وبدأت تدريبا في هذا المجال للأفراد النظاميين، بمن فيهم القادة الميدانيون العسكريون.

٢٦ - وشرعت البعثة في توظيف ٢٨ مساعداً إضافياً لشؤون الاتصال المجتمعي، ليلغ عدد الإجمالي ٥٢ مساعداً، يعاونون القادة الميدانيين على وضع خطط لحماية المجتمعات المحلية وآليات الإنذار والتنسيق. ووضعت البعثة إجراءات تشغيل موحدة بشأن الإنذار المبكر

والتنبيهات والاستجابة السريعة، وهي تعمل على إنشاء مراكز للعمليات المشتركة تدريجياً في جميع المكاتب الميدانية من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالإبذارات المبكرة والتنبيهات وتبادلها.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

ألف - الانتهاكات التي ترتكبها القوات والجماعات المسلحة

٢٧ - لا تزال حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة المشمولة بالتقرير تشكل مصدر قلق بالغ. فقد وثّقت البعثة ٢٦٩ حادث انتهاك أو تجاوز جديد لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تم التحقق منها، ارتكبت ضد ٩١٥ ضحية، من بينهم ٥٣ امرأة و ٤٨ فتى و ٣٠ فتاة. وشملت الانتهاكات القتل التعسفي وحالات المعاملة القاسية واللاإنسانية، والعنف الجنسي المتصل بالتزاع والعنف الجنسي والجنساني بالإضافة إلى الاعتقال التعسفي والاحتجاز. ووثّقت البعثة ١٨ حادثاً لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان تتصل بادعاءات تقييد بممارسة الشعوذة وتمس النساء والأطفال بشكل رئيسي. ومعظم الانتهاكات المبلّغ عنها هي من صنيع ميليشيات أنتي بالاك (٤٢) وائتلاف سيليك (٦٨) وعناصر جيش الرب للمقاومة (٢٩) وسلطات الدولة (٨٠). بما في ذلك المكتب المركزي لمكافحة أعمال اللصوصية والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والشرطة والدرك وجهاز مخابرات الدولة والسلطات الإدارية للدولة. وسجّلت البعثة ٢٨ حالة إصابة أثناء الاستفتاء الدستوري الذي جرى في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، في حين لم يبلّغ عن انتهاكات رئيسية لحقوق الإنسان خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر و ١٤ شباط/فبراير.

٢٨ - وفي الفترة الممتدة من ١ كانون الأول/ديسمبر إلى ١٥ آذار/مارس، أفادت البعثة عن زيادة عدد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها عناصر يُفترض انتماءها إلى جيش الرب للمقاومة في مقاطعتي كوتو العليا ومبومو، وهي مذكورة بالتفصيل في الفقرة ١٩ أعلاه، بما في ذلك اختطاف النساء والأطفال، الذين كثيراً ما أُجبروا على السخرة أو واجهوا العنف الجنسي.

٢٩ - وقامت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بنشر أول تقرير مشترك عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٩ كانون الأول/ديسمبر. وصدر أيضاً تقرير مشترك في ٢١ آذار/مارس عن تصاعد العنف في بانغي في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. ويورد التقرير تفاصيل عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تشمل مقتل ما لا يقل عن ٤١ مدنياً وإصابة ما لا يقل عن ١٧ مدنياً أو تعرّضهم للاغتصاب أو غيره من

أشكال العنف الجنسي أو الخطف أو الاحتجاز غير القانوني، إضافة إلى أعمال النهب والسلب وتدمير الممتلكات.

٣٠ - وواصلت البعثة تقديم الدعم لجهود التخطيط التي تبذلها السلطة الانتقالية بغية إنشاء لجنة وطنية معنية بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ولجنة معنية بالحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. ودعمت البعثة، خلال العملية الانتخابية، تسعة مشاريع لبناء القدرات ومبادرات تدريبية ترمي إلى إذكاء الوعي بأهمية حماية حقوق الإنسان في أماكن مختلفة في جميع أنحاء البلد.

باء - العنف الجنسي المتصل بالتزاعات

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة، من ضمن الحوادث المتعلقة بحقوق الإنسان البالغ عددها ٢٦٩ حادثاً، ٣٩ ادعاء بوقوع عنف جنسي مرتبط بالتزاع، منها ٢٨ حالة تم التحقيق فيها والتحقق منها. وتشمل الحالات البالغ عددها ٣٩ حالة ٤٩ ضحية، هم ٣٠ امرأة و ١٨ فتاة وفتى واحد. وتنطوي ٣٣ حالة على اغتصاب و ٦ حالات على محاولة اغتصاب و/أو زواج قسري و/أو اعتداء جنسي. ومن بين حالات الاغتصاب البالغ عددها ٣٣ حالة، كان الجناة متعددون في ٢٣ حالة واقترب الاغتصاب بالاختطاف أو الزواج القسري أو الاستعباد الجنسي في ٤ حالات. وزُعم أن الجناة كانوا عناصر من ائتلاف سيليك السابق في ١٨ حالة، ومن ميليشيات أنتي بالاكا في ١٢ حالة، ومن جيش الرب للمقاومة في حالتين. وثمة ١١ حالة تنطوي على ١٥ ضحية (٧ فتيات و ٨ نساء)، تنتظر التحقيق فيها والتحقق منها بصورة كاملة. ويُشتبه في أن يكون العدد الفعلي لحوادث العنف الجنسي المرتبط بالتزاع أعلى بكثير من العدد الذي تم الإبلاغ عنه.

جيم - حماية الطفل

٣٢ - في الفترة الممتدة من ١ كانون الأول/ديسمبر إلى ١٥ شباط/فبراير، وثّقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، التي تشترك البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في رئاستها، قيام مختلف الجماعات المسلحة بقتل ٣ أطفال وإصابة طفلين واغتصاب ١١ فتاة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت البعثة ٢١ حادثاً يتعلق بارتكاب القوات الدولية أعمال استغلال واعتداء جنسيين ضد أطفال. وتنطوي ١٩ حالة من هذه الحالات، ومن بينها ٧ ادعاءات بالاغتصاب، على انتهاكات ارتكبتها حفظة السلام التابعين للبعثة ضد الفتيات (اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١١ و ١٧ سنة). وسجلت البعثة اختطاف ٣٩ طفلاً (٢٢ فتاة و ١٧ فتى) أثناء هجمات شنتها عناصر يُفترض أنها تنتمي إلى جيش الرب للمقاومة في شمال وجنوب شرق البلد. وتمكّن ٢٢ طفلاً (١٢ فتاة و ١٠ فتيان) من الفرار من جيش الرب

للمقاومة، وكان بعضهم محتطفا منذ عام ٢٠١٢. وأفاد ١٦ طفلا من الأطفال الذين فرّوا أن البعض منهم، أثناء احتجازه، قد استُخدم في القتال في حين عمل آخرون حمالين وطهارة وسعاة. وجمع شمل ١٧ طفلا مع أسرهم بعد تلقي الدعم الطبي والنفسي - الاجتماعي من منظمات دولية غير حكومية. ولا يزال ٥ آخرون يتلقون الرعاية والدعم.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فُصل ٢٠٩ ١ أطفال (٨٥٢ فتى و ٣٥٧ فتاة) عن ميليشيات أنتي بالাকা وميليشيات الثورة والعدالة المسلحة. ويتلقّى هؤلاء الأطفال حاليا خدمات الدعم النفسي - الاجتماعي وإعادة التأهيل من منظمة غير حكومية تمّولها اليونيسيف.

٣٤ - واضطلعت البعثة بأنشطة تدريب وتوعية تتعلق بحماية الطفل لفائدة ١ ٧٢٢ مشاركا، من بينهم ٩٧٧ من حفظة السلام و ٧٤٥ من الشركاء الخارجيين (منظمات غير حكومية وجهات فاعلة سياسية وقادة وأعضاء المجتمعات المحلية وقوات الأمن الوطني). وركزت الأنشطة على حماية الأطفال أثناء الانتخابات وعلى سلوك موظفي إنفاذ القانون تجاه الأطفال وعلى رصد انتهاكات حقوق الطفل.

خامسا - الحالة الإنسانية

٣٥ - لا يزال أكثر من ٢,٣ مليون شخص من أصل ٤,٨ ملايين من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى يعتمدون على المساعدة الإنسانية. وفي ١٥ آذار/مارس، بلغ عدد المشردين داخليا ٢٨٣ ٤٢١ شخصا في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويعيش أكثر من ٦٨٩ ١٨٥ شخصا منهم في ٩٧ موقعا في أنحاء البلد. ويوجد أكبر تجمع للمشردين داخليا الذين يعيشون في تلك المواقع في مقاطعة أواكا التي يوجد بها ٢٤ ٦١ من هؤلاء الأشخاص في ١٠ مواقع، وكذلك في بانغي وفي بيمبو، حيث يعيش أكثر من ١٢٠ ٥٤ مشردا داخليا في ٣٠ موقعا. وبالإضافة إلى ذلك، يزيد عدد المشردين من أفريقيا الوسطى في البلدان المجاورة على ٤٦٠ ٠٠٠ شخصا.

٣٦ - وكشف تقييم للأمن الغذائي في حالات الطوارئ أجراه برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه في كانون الثاني/يناير عن زيادة نسبة مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي زيادة كبيرة مقارنة بالسنة السابقة، حيث طال انعدام الأمن الغذائي نصف السكان أو زهاء ٢,٥ مليون شخص. وارتفعت نسبة الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي من ٣ في المائة في عام ٢٠١٤، عندما أُجري التقييم السابق، إلى ١٥ في المائة في أواخر عام ٢٠١٥. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أعلن وزير

الصحة عن تفشي وباء جذري القروء في بانغاسو. وأكدت السلطات أن عدد المصابين في هذه المنطقة وصل في ١٥ شباط/فبراير إلى ١١ مصابا.

٣٧ - ومنذ بداية عام ٢٠١٦، حصلت سبع حوادث إطلاق نار في مواقع للمشردين داخليا في بامباري وباتانغافو وكاغا باندورو، مما أسفر عن فقدان عشرات الآلاف من المشردين داخليا مأواهم وممتلكاتهم؛ ولا تزال التحقيقات جارية لتحديد سبب هذه الحوادث.

٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا وصول ٧ ٠٠٠ لاجئ من جنوب السودان (معظمهم من النساء والأطفال) إلى الجزء الجنوبي الشرقي من البلد. وتُظهر نتائج تقييم الاحتياجات الأولية التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن اللاجئين في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، إذ يفتقرون إلى إمكانية الحصول على المياه والرعاية الصحية والمأوى، وأفيد عن وجود حالات سوء تغذية بينهم. وتقع المنطقة التي هرب إليها اللاجئون في جزء من البلد يتعذر الوصول إليه، مما يجعل تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة أمرا عسيرا على الجهات الفاعلة الإنسانية.

٣٩ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، لم تبلغ نسبة تمويل النداء الإنساني الذي أُطلق في عام ٢٠١٥ من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى إلا ٥٢ في المائة فقط من النسبة المطلوبة، ويمثل هذا عجزا قدره ٢٩٨ مليون دولار مقارنة بمجموع الاحتياجات التمويلية لخطة الاستجابة الإنسانية لجمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٥. وحين إعداد الصيغة النهائية لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦، وجدت الجهات الإنسانية الفاعلة أن هناك احتياجات ملحة تقدر بمبلغ ٥٦٥ مليون دولار ضرورية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية في البلد.

سادسا - التطورات الاجتماعية والاقتصادية

٤٠ - أشارت التقديرات إلى أن نسبة النمو الاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٥ بلغت ٤,٣ في المائة، وهو ما يقل عن النسبة المتوقعة البالغة ٥,٧ في المائة. ووفقا للبنك الدولي، تراجع معدل التضخم في المتوسط إلى ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٥، ويتوقع أن يبلغ المعدل ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٦. وبعد تقلص حاد في عام ٢٠١٣، ازداد نمو الناتج المحلي الزراعي بنسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٥، مع نمو متوقع بنسبة ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٦. وفي نهاية عام ٢٠١٥، بلغت الإيرادات الضريبية للدولة ١٠٠,٦ مليون دولار، في حين بلغت النفقات الرئيسية ١٨١ مليون دولار. وتراجعت نفقات الدولة بسبب تشديد الرقابة على أوجه الإنفاق التي لا تحظى بالأولوية وتحسين إدارة دفع المرتبات.

ووصل المبلغ المسدد في إطار الدعم الدولي للميزانية إلى ٩٥,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥. ويتوقع أن تبلغ المساهمات المالية الخارجية في عام ٢٠١٦ ما يعادل ١٦٣,٥ مليون دولار، مما يسفر عن فجوة تمويلية قدرها ٨١,٨ مليون دولار.

سابعاً - بسط سلطة الدولة

٤١ - واصلت البعثة والبرنامج الإنمائي، بدعم من صندوق بناء السلام، تقديم الدعم إلى وزارة إدارة الإقليم في إعادة نشر نحو ١٠٠٠ من موظفي الخدمة المدنية في جميع أنحاء البلد. ويسرت البعثة تسجيل الموظفين المدنيين ونشر ٤٢٧ فرداً منهم عن طريق البر في مقاطعات نانا - مامبيري، ونانا - غريبيزي، وكوتو السفلى، وأواكا، وأوهام، ومامبيري - كادي. وتعهد البرنامج الإنمائي بتمويل نشر حوالي ٤٠٠ من موظفي الخدمة المدنية عن طريق البر، وبتعبئة أموال إضافية لنشر ما تبقى من موظفي الخدمة المدنية في المناطق النائية في مقاطعات بامنغي - بانغوران، ومبومو العليا، وفاكاغا.

ثامناً - سيادة القانون

ألف - تنفيذ التدابير المؤقتة العاجلة

٤٢ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ألقت البعثة القبض على ثمانية أشخاص، وقامت بتعزيز الدعم الذي تقدمه للتحري عن أشد الجرائم خطورة ومقاضاة مرتكبيها، بما في ذلك الجرائم التي تندرج ضمن الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الخاصة. وقامت البعثة أيضاً بدعم التحقيقات الجارية ذات الصلة بالاضطرابات السياسية التي وقعت في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وقد نظر فريق عامل على نطاق البعثة، بالتنسيق الوثيق مع السلطات القضائية الوطنية، في قائمة بأسماء ٨٧ شخصاً يشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة، منهم الأشخاص البارزين المحتجزين حالياً في كامب دي رو الملحق بسجن نغاراغا، وعددهم ١٧ شخصاً.

باء - المحكمة الجنائية الخاصة

٤٣ - واصلت البعثة والبرنامج الإنمائي وفريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم للسلطة الانتقالية في إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة. وشمل التقدم المحرز تخصيص الأماكن للمحكمة وإنشاء لجنة لاختيار القضاة والمسجلين والكتبة الوطنيين للمحكمة من خلال عملية تتسم بالشفافية وتقوم على الكفاءة. وقدمت البعثة والبرنامج الإنمائي المساعدة إلى السلطة الانتقالية

في التماس الدعم المالي للمحكمة، ولا تزال وثيقة مشروع تتعلق بالأمم المتحدة تنتظر اعتماد وزارة العدل.

جيم - دعم الشرطة والقضاء والإصلاحات

٤٤ - ما زالت البعثة، في تنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري تضطلع بجهود بناء القدرات ودعم إعادة نشر أفراد القضاء والشرطة والدرك في جميع أنحاء البلد. وقامت البعثة، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بدعم نشر القضاة، مما أدى إلى وجود القضاة والمدعين العامين في ٢٤ من أصل ٢٨ محكمة ذات ولاية قضائية عامة في جميع أنحاء البلد، واستئناف جلسات الاستماع في محكمتي بانغاسو وبريا. وقامت البعثة، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، بدعم أعمال إصلاح ثاني محاكم وتنظيم دورات تدريبية لموظفي محكمة الاستئناف في بانغي، و ٦٥ من القضاة والكتبة. وفي شباط/فبراير، وافق مجلس الوزراء على خطة الطوارئ الاستراتيجية لوزارة العدل، التي وضعت بدعم من البعثة والبرنامج الإنمائي.

٤٥ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أعيد فتح سجن نغاراغبا بعد الانتهاء من أعمال إصلاح الضرر الناجم عن فرار ما يقرب من ٧٠٠ سجين في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وهناك نحو ٢٢٥ من السجناء محتجزين حاليا في ذلك السجن. وفي كانون الثاني/يناير، وافقت سلطات السجن على خطة للتدريب والموارد البشرية مدتها خمس سنوات يتولى بموجبها ٦٠٠ ١ من موظفي السجن الوطنيين المطلوبين المسؤولية عن السيطرة على أمن السجن الذي كان يتولاه من قبل موظفون عسكريون. وفي ٢٩ شباط/فبراير، اختير ٤٤ من موظفي السجن الوطنيين الحديثي التخرج للبدء في تدريب مكثف أثناء العمل مدته أربعة أشهر تقدمه البعثة.

٤٦ - وشرعت البعثة، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، في تقديم الدعم للسلطات الوطنية في وضع خطة لبناء قدرات الشرطة والدرك الوطنية وتطويرهما. وقامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بدعم أنشطة بناء القدرات وإعادة نشر أفراد الشرطة والدرك الوطنيين في بامباري وبانغاسو وبانغي وبوسانغوا وبوار وبريا وكاغا باندورو ونديلي، حيث تضطلع البعثة حاليا بأنشطة تتعلق بالاشتراك في موقع واحد وبالتوجيه. وقامت البعثة أيضا بتدريب ٦٨٩ ٢ من ضباط الشرطة والدرك على إدارة النظام العام والأمن خلال الانتخابات وعلى الحفارة المجتمعية والتحقيقات الجنائية وحماية الشخصيات الهامة وتقنيات إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات.

تاسعا - نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج

٤٧ - اتخذت أيضا خطوات هامة صوب إعداد برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. وفي كانون الثاني/يناير، وافقت اللجنة التوجيهية للصندوق الاستئماني المشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي للشراسة المتعلقة بحالات الهشاشة والتزاع على تخصيص مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم إجراء دراسات وتقييمات أولية لتوجيه عملية وضع الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. وتعهدت حكومة الولايات المتحدة بشكل مبدئي بتقديم الدعم لوضع برنامج وطني للمعاشات التقاعدية للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وهو برنامج سيلزم لضمان وجود جيش مناسب الحجم يعمل وفق المبادئ المهنية ويمثل مختلف الأطراف، إلى جانب توفير وظائف يمكن إتاحتها لاستيعاب من سُرح من المقاتلين الذين يستوفون الشروط المطلوبة وتم التدقيق في بياناتهم، وفقا للاتفاق المتعلق بمبادئ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن وبالاندماج، الموقع بين السلطات الانتقالية والجماعات المسلحة في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٥.

٤٨ - وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى الجهود التي تبذلها السلطات الانتقالية من أجل إحراز تقدم بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. وشملت البرامج الجديدة للجماعات المسلحة التي أطلقتها البعثة لتنفيذ الاتفاقين الصادرين عن منتدى برازافيل ومنتدى بانغي في تموز/يوليه ٢٠١٤ وأيار/مايو ٢٠١٥، على التوالي، الأنشطة السابقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنفذة باعتبارها تدبيرا مؤقتا يشترك فيه أفراد الجماعات المسلحة حتى بدء العمل في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. وكان الهدف من تسجيل المقاتلين السابقين في الأنشطة السابقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هو دعم عمليات جمع الأسلحة ومراقبتها في المجتمعات الشديدة الخطورة في مقابل توفير الدعم الغذائي. وشمل هذا المشاركة في الفرص المدرة للنقود مقابل العمل والفرص الموفرة للدخل، التي تُنفذ بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٤٩ - وأعدت البعثة، جنبا إلى جنب مع اللجنة الوطنية العليا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، لإطلاق هذه المشاريع قبل وضع برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، وذلك من خلال أنشطة التوعية المكثفة التي تبرز قيمة الأنشطة السابقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تحسين الأمن على مستوى المجتمعات المحلية. ونتيجة لذلك، انضم أكثر من ٢ ٤٠٠ من العناصر

المسلحة، بما في ذلك ٣٤٠ من المقاتلات، إلى الأنشطة السابقة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بامباري وبانغي وبراو وبارو وبريا وكاغا باندورو. وتسهم تلك الأنشطة في الحد من العنف في المجتمعات المحلية المعنية، وفي جذب الاستثمارات الاقتصادية نتيجة لتدفق الأموال إلى الاقتصادات المحلية.

٥٠ - واستمرت البعثة، بدعم قدره ٣,٥ ملايين دولار من صندوق بناء السلام، في تنفيذ مشاريع للحد من العنف المجتمعي للجماعات المسلحة غير المؤهلة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في منتدى بانغي فيما يتعلق بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وبالاندماج. وأطلقت هذه المشاريع في مقاطعة أوهم - بندييه، في شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، لفائدة ٦٠٠ ٧ من المستفيدين، وساهمت في الحد من العنف في المقاطعة.

عاشرا - إصلاح قطاع الأمن وعمليات التدقيق

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثار نشر أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بانغي، الذين يعملون بالاشتراك مع جماعات الدفاع الذاتي المحلية المشتبه في انتمائها لميليشيات أنتي بالاكا، شواغل خطيرة بشأن عملية تحقيق الاستقرار. وفي حين أن عمليات النشر قد أحدثت في بادئ الأمر تأثيرا إيجابيا نسبيا على الحالة الأمنية المحلية، فقد اضطلع بها خارج إطار التسلسل القيادي الرسمي للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ودون التنسيق مع القوات الدولية، مما هدد باستمرار تجزؤ القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وتقويض الجهود الرامية إلى إعادة هيكلتها في إطار عملية إصلاح قطاع الأمن الوطني. وعلاوة على ذلك، فقد انخرط عدد من عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في أعمال ابتزاز ضد السكان المدنيين.

٥٢ - ودعمت البعثة اللجنة الاستراتيجية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، التي تشمل شركاء وطنيين ودوليين، في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن منتدى بانغي بشأن إصلاح قطاع الأمن. وفي الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر، يسرت البعثة عقد اجتماع مائدة مستديرة بشأن الأمن الوطني بمشاركة ١٢٠ من ممثلي الدول والأطراف من غير الدول. واعتمد المشاركون "إعلان مبادئ الأمن الوطني" الذي وضع رؤية للأمن الوطني، بما في ذلك المبادئ والمسؤوليات الرئيسية للجهات الفاعلة في قطاع الأمن. وفي وقت لاحق، قامت البعثة بتيسير إنشاء لجنة لصياغة سياسة الأمن الوطني،

وقدمت المساعدة التقنية لوضع مشروع للسياسة العامة. وفي ١٧ آذار/مارس، صدقت اللجنة الاستراتيجية على سياسة الأمن الوطني.

حادي عشر - إدارة الأسلحة والذخائر

٥٣ - قامت البعثة من خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتدمير ٧٤ صنفا من الذخائر والذخائر المتفجرة و ٨ أطنان من المتفجرات التجارية، وباسترداد ١٦٢ صنفا من مختلف المتفجرات والذخائر. وقامت البعثة أيضا بإصلاح مستودعات الأسلحة في مركزين وطنيين للشرطة والدرك. وأكملت البعثة تشييد مستودع أسلحة لتخزين ١٠٠٠ قطعة سلاح وأجرت تدريباً لمتعهدي الأسلحة لفائدة ٤٠ من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. ونفذت البعثة برامج تدريبية للتوعية بمخاطر الأسلحة والمتفجرات لفائدة ٩٠٥ ٣٨ مستفيدين.

ثاني عشر - تنسيق المساعدات الدولية

٥٤ - في ظل غياب وثيقة تخطيط وطنية مستكملة، بدأ فريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع البعثة، يضع إطاراً استراتيجياً مؤقتاً للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ للاستفادة منه في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. وواصلت البعثة رئاسة منتدى الشركاء الدوليين في ياوندي، الذي يدعم أيضاً تعبئة الموارد من أجل الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالث عشر - نشر البعثة

ألف - العنصر العسكري

٥٥ - استفادت البعثة من النشر المؤقت لقوة رد سريع قوامها ٢٥٠ فرداً عسكرياً من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتعزيز الدعم الذي تقدمه البعثة من أجل توفير الأمن خلال الانتخابات. وبلغ القوام العسكري الذي تم نشره للبعثة ١٠٠٦٥ فرداً، أي ما يقرب من ٩٤ في المائة من القوام المأذون به البالغ ١٠٧٥٠ فرداً. وشمل ذلك نشر ١١ كتيبة مشاة تدعمها وحدات مساعدة، بما في ذلك وحدة شرطة عسكرية وأربع سرايا هندسية، وسرية نقل ثقيل، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني، وثلاث سرايا إشارة، وثلاث وحدات لطائرات الهليكوبتر، ومنها طائرات هليكوبتر هجومية. وفي ٢٩ شباط/فبراير، تم الانتهاء من إعادة كتيبة المشاة المتبقية التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الوطن. ومن المنتظر أن

يكتمل في ١ نيسان/أبريل نشر قوات من كتيبة موريتانية لتحل محل الوحدة العسكرية التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٢٧ شباط/فبراير، تم الانتهاء من إعادة سرية مؤلفة من ١٢٠ فردا عسكريا تابعة لجمهورية الكونغو إلى الوطن. وعلى الرغم مما أحرزته بعض البلدان المساهمة بقوات من تقدّم في تحسين معدات الوحدات التابعة لها، فقد ظلت هناك تفاوتات ما زالت تشكل لوحات بعينها لم تستوف بعد معايير الأمم المتحدة تحديا كبيرا، بما في ذلك من حيث الأداء. واحتفظت البعثة بما عدده ٥٢ قاعدة عمليات تتألف من ٣٢ قاعدة دائمة و ٢٠ قاعدة مؤقتة.

باء - عنصر الشرطة

٥٦ - يتألف عنصر الشرطة في البعثة من ٣٧٥ فردا من أفراد الشرطة (من بينهم ٤٢ امرأة) أو ٩٣,٧٥ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٤٠٠ من أفراد الشرطة الذين يجري نشرهم على أساس فردي، و ١ ٥٢٥ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة (من بينهم ٨١ امرأة). وقد مثل مجموع الوحدات المشكلة التي تم نشرها حوالي ٩٠,٧٧ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٦٨٠ فردا. ومن بين ١١ وحدة شرطة موجودة في الميدان، تم نشر ٨ وحدات شرطة مشكلة ووحدتي حماية في بانغي، ووحدة شرطة مشكلة في بوار. ومن المقرر نشر وحدة الشرطة المتبقية في نيسان/أبريل. واستمر نشر أفراد الشرطة خارج بانغي، حيث يتواجد أفراد للشرطة في ٩ من أصل ١٦ مقاطعة.

جيم - الأفراد المدنيون

٥٧ - كان هناك ما مجموعه ١ ١٣٠ وظيفة مشغولة، أو ما نسبته ٦٨ في المائة من الوظائف الثابتة والمؤقتة الخاصة بالأفراد المدنيين في البعثة، منها ٥٨٨ وظيفة دولية و ٣٥٥ وظيفة وطنية و ١٨٧ وظيفة مؤقتة تخص متطوعي الأمم المتحدة. وقد مثلت النساء نسبة ٢٩ في المائة من الموظفين المدنيين الحاليين.

دال - اتفاق مركز القوات

٥٨ - فيما يتعلق بتطبيق اتفاق مركز القوات، عاجلت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى عددا من الشواغل، واستمرت في بذل الجهود بنية حسنة من أجل حل المسائل المتبقية. وشمل ذلك توضيح وتبسيط طرائق ضمان الإعفاء فيما يتعلق بضريبة الوقود؛ والأتعاب المتصلة باستيراد معدات وإمدادات البعثة؛ وفرض ضريبة نسبته ٢ في المائة على المرتبات والمكافآت

النقدية التي يحملها الأفراد المدنيون عند مغادرة جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وأخيراً، فرض رسوم تسجيل على الإيجارات السكنية نسبتها ١٢ في المائة سنوياً.

رابع عشر - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٥٩ - لا يزال أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني يعملون في ظروف غير آمنة. وعلى الرغم من محدودية التحسينات الأمنية في بعض بقاع البلد، لا تزال هناك تهديدات موجهة ضد أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، ولا سيما في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلد وفي بانغي. وظلت الهجمات تستهدف موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وأصول المساعدات الإنسانية. فقد تعرض موظفو الأمم المتحدة المدنيون في الفترة المشمولة بالتقرير لثماني حوادث أمنية خطيرة أثرت على ١٠ موظفين مدنيين وأدت إلى وقوع إصابة واحدة. وعشية انتخابات ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، هاجمت عناصر مسلحة مجهولة الهوية الأفراد النظاميين التابعين للبعثة في الحي السادس في بانغي، مما أسفر عن وقوع إصابات خطيرة (بطلقات نارية) لحقت بثلاثة من حفظة السلام. وفي هجوم شنته عناصر مسلحة مجهولة في بريا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، لحقت إصابة طفيفة بأحد حفظة السلام (جرح بطلقات نارية). وفي ١٤ آذار/مارس، أصيب أحد حفظة السلام بجراح أثناء مظاهرات نظمها الطلبة في جامعة بانغي.

خامس عشر - سوء السلوك الخطير، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيان

٦٠ - في الفترة من كانون الأول/ديسمبر إلى ١٥ آذار/مارس، سجلت البعثة ٢٤ ادعاءً بارتكاب أفرادها أعمال استغلال واعتداء جنسيين، تتعلق بأفراد وحدات من بنغلاديش وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون والمغرب ومصر والنيجر، وبأفراد شرطة من السنغال والنيجر. وهناك حالة لا تعرف فيها جنسية فرد الوحدة المتورط. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، قدم فريق الاستعراض المستقل الخارجي الرفيع المستوى الذي عينه الأمين العام لاستعراض رد الأمم المتحدة على ادعاءات ارتكاب القوات الدولية لأعمال الاستغلال والاعتداء الجنسي في جمهورية أفريقيا الوسطى تقريره، مشفوعاً بمجموعة من التوصيات لتعزيز إجراءات تصدي المنظمة للاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، عقد الأمين العام بعد يوم واحد من تلقيه تقرير الفريق اجتماعاً للجنة توجيهية رفيعة المستوى تضم ممثلين من رتبة وكيل الأمين العام من جميع الإدارات المعنية، لاستعراض التوصيات والبدء فوراً في العمل على تنفيذها. وفي ٨ شباط/فبراير، عين الأمين

العام كذلك منسقاً خاصاً معنياً بتحسين إجراءات تصدي الأمم المتحدة للاستغلال والاعتداء الجنسيين.

٦١ - وتمشيا مع هذا العمل، وفي إطار التنفيذ المستمر لبرنامج العمل المعزز للأمين العام بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، اتخذت البعثة عدة تدابير تخفيف وتدابير وقائية استباقية تخص أمورا من بينها إعادة الوحدات إلى الوطن والامتناع في أثناء سير التحقيقات عن سداد المدفوعات لأفراد الوحدات المعنيين. وشملت تلك التدابير إنشاء أفرقة وقائية مشتركة تضم أفراداً نظاميين ومدنيين، لتجري تقييمات للمخاطر وتتولى تنسيق الأنشطة المشتركة، بما في ذلك زيادة عدد الدوريات العسكرية ودوريات الشرطة حول منشآت قوات وشرطة البعثة والأماكن المحظور دخولها. وزارت القيادة العليا للبعثة المناطق الشديدة الخطورة ووجهت رسائل قوية لتوعية الأفراد النظاميين بشأن سياسة عدم التسامح مطلقاً والسلوك المحظور والنائج المترتبة على سوء السلوك الخطير. وانضم أعضاء من فريق الأمم المتحدة القطري إلى فرقة العمل المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين التابعة للبعثة من أجل وضع نهج شامل لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتنسيق المساعدة التي يقدمها موظفو الأمم المتحدة المدنيون والنظاميون إلى ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وكفالة الاتساق والتعاون والاتصال مع الشبكة المعنية بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين التابعة للفريق القطري للعمل الإنساني. وأعدت البعثة أيضاً، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، حملة للتوعية والاتصال. ولدعم هذه الجهود، أنشئ فريق عمل مشترك بين الوكالات/بين الإدارات في مقر الأمم المتحدة، بالتنسيق مع البعثة، لتحديد المجالات الأكثر إلحاحاً التي تحتاج فيها البعثة إلى الدعم للنهوض بالإجراءات المتكاملة التي تتخذها الأمم المتحدة للتصدي لحالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام التابعين للمنظمة.

سادس عشر - الجوانب المالية

٦٢ - خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٥٧/٦٩ بء، ١ مبلغ ٨١٤,١ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقدمت الميزانية التي اقترحتها للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، والبالغ قدرها ٩٣١ مليون دولار، إلى الجمعية للنظر فيها في الجزء الثاني من دورتها السبعين المستأنفة. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد

٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، فسوف تقتصر الموارد المطلوبة للإنفاق على البعثة على المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية.

٦٣ - وفي ٧ آذار/مارس ٢٠١٦، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٣٧,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢ ٧٨٨,٩ مليون دولار.

٦٤ - وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بينما سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

سابع عشر - الملاحظات

٦٥ - يشكل إجراء الانتخابات الرئاسية بطريقة سلمية معلماً رئيسياً بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وسوف يؤدي الإتمام الناجح للعملية الانتقالية في ٣١ آذار/مارس إلى بدء حقبة جديدة في البلد. وتُعدّ آمال كبيرة على أن يؤدي السلام إلى تغيير حقيقي في حياة السكان، على الرغم من أن الطريق إلى الأمام لن يكون خالياً من التحديات. وإنني أحيي شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على إظهاره بطريقة سلمية وحماسية للإرادة والشجاعة اللازمين لبدء فصل جديد من تاريخ البلد، وأود أن أعرب عن تقديري لرئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية، السيدة كاترين سامبا - بانزا، لما أبدته من روح قيادية في إتمام مرحلة الانتقال السياسي في البلد بنجاح. وأود أيضاً أن أثني على مشاركة المنطقة على نحو استباقي في دفع العملية الانتقالية قدماً. وأود أن أهنئ الرئيس المنتخب تواديرا على فوزه في الانتخابات الرئاسية، وأن أرحب بقبول السيد دولوغيلي للنتائج النهائية. وأدعو السلطات المنتخبة إلى تشكيل جميع المؤسسات الديمقراطية للبلد في أقرب وقت ممكن.

٦٦ - وتقع الآن على عاتق الرئيس المنتخب المسؤولية الجسيمة المتمثلة في تولي زمام القيادة فيما يتعلق بالاستجابة لتطلعات شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشجع جميع الأطراف الفاعلة على العمل سوية بطريقة تعاونية لكفالة إنشاء حكومة ومؤسسات وطنية شاملة للجميع تعزز وحدة مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى كافة. وتتيح توصيات منتدى بانغي منهاجاً توافقياً يمكن للحكومة المقبلة أن تستند إليه في وضع أولوياتها، دون استبعاد أو تهميش أي من مواطني أفريقيا الوسطى أو طوائفها. وستحتاج الحكومة المقبلة إلى التركيز على الأولويات الوطنية التي تتماشى مع نتائج منتدى بانغي، وسيكون عليها كفالة أن لا يتعرض للإغفال أو التهميش أحد من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى أو طائفة من

طوائفهم، بما يشمل المشردين حالياً داخل الوطن أو اللاجئين الموجودين في الخارج. وينبغي أن لا يكون هناك مكان في مستقبل البلد لمخططات بثّ الفرقة أو للتعصب السياسي والاجتماعي.

٦٧ - والمكاسب التي تحققت من خلال الانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى هي مكاسب هامة، ولكنها تبقى هشة. فالواقع أن الانتخابات لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها. وحسب ما أكدت عليه في تقريره المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٤ (S/2014/142)، الذي أفضى إلى إنشاء البعثة، فإنه على الرغم من ضرورة أن يكتب أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى بأنفسهم مستقبل بلدهم، لن يتسنى حل الأزمة في البلد دون المشاركة النشطة والمستمرة من جيران ذلك البلد ومن المنطقة. وسيكون الالتزام المتواصل للشركاء الدوليين والإقليميين عاملاً حاسماً في دعم تحقيق الأهداف ذات الأولوية التي حُدّدت على الصعيد الوطني. وإنني أحثُّ جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين على دعم الحكومة الجديدة في إجراء إصلاحات تعكس تطلّعات المواطنين نحو إحداث تغيير دائم في مجالات الحوكمة والأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة كما ورد بياها في توصيات منتدى بانغي. وأشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والجهات الشريكة الإقليمية والدولية على أن تضع للبلد إطاراً للمساءلة المتبادلة يمكن أن تقوم عليه شراكة مستدامة وأن تنبني عليه مشاركة المجتمع الدولي على الأجل الطويل، بما يدعم تحقيق هذه الأهداف.

٦٨ - ومن بين الأولويات المبكرة التي ستهتم بها الحكومة المشكلة حديثاً هناك المسائل المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن وإصلاح قطاع الأمن. وإنني أحثُّ سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على إعطاء الأولوية للحوار المستمر مع الجماعتين المفككتين أنتي بالاكا وائتلاف سيليكما السابق من أجل معالجة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طال أمدها والتي أذكت النزاع المسلح. وينبغي أن يقوم هذا الحوار على أساس عريض من توافق الآراء بشأن الأولويات الاستراتيجية للبلد، وأن يكون الهدف منه هو إرساء نهج متعدد الأبعاد يربط بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن وبين إصلاح قطاع الأمن، وبين استعادة سلطة الدولة وإرساء سيادة القانون، كما يربط بين برامج توليد الدخل وإعادة التأهيل، وذلك في إطار مواصلة عملية منتدى بانغي. وإنني أحثُّ جميع الجماعات المسلحة على المشاركة بحسن نية في هذه المساعي، وعلى أن تلتزم بالمساهمة في الجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي وتوطيد دعائم السلام.

٦٩ - ويساورني القلق إزاء الانتشار المبكر للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. فالاستقرار الطويل الأجل للبلد سوف يعتمد جزئياً على إرساء عملية إصلاح فعالة لقطاع الأمن، قادرة على تحويل قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي إلى قوات تتميز بالمهنية والتعددية العرقية وتكون خاضعة للمساءلة ومتوازنة إقليمياً، وخاضعة للرقابة المدنية ولإشراف مؤسساتٍ منتخبة بطريقة ديمقراطية. وإنني أحث الحكومة المنتخبة حديثاً على التعاون بشكل وثيق مع المجتمع الدولي للنهوض بعملية إصلاح قطاع الأمن وللتوصل إلى اتفاق مع الجهات الفاعلة المعنية بشأن الشروط التي ستقوم على أساسها قوات الدفاع والأمن في البلد مستقبلاً، ونطاق تلك القوات. وإنني أحيي الجهود التي تبذلها السلطة الانتقالية من أجل وضع استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن استناداً إلى توصيات منتدى بانغي. وأرحب باعتماد الجهات الفاعلة الوطنية والدولية إعلان المبادئ بشأن الأمن الوطني الذي يحدد رؤية الأمن الوطني. وأحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى الجديدة على أن تستفيد من هذه الجهود وأن تعتمد رؤية خاصة بإصلاح قطاع الأمن، وكذلك أن تشارك مشاركة كاملة في الجهود المبذولة لوضع عمليات وإجراءات ملائمة لفرز الموظفين في الأجهزة الأمنية والقضائية، وأن تدعم هذه الجهود.

٧٠ - وأرحب بخطة تحويل البعثة الاستشارية العسكرية للاتحاد الأوروبي إلى بعثة للتدريب تابعة للاتحاد، تركز على تدريب وحدات القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وشركاء آخرين. وينبغي إكمال هذه الجهود بتقديم ما يكفي من الدعم الدولي إلى قوات الأمن الداخلي لجمهورية أفريقيا الوسطى لكفالة التواجد المتوازن للقوات المسلحة وقوات الأمن في جميع أنحاء الإقليم، استناداً إلى الاحتياجات الأمنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف تكون هناك حاجة أيضاً إلى توسيع تواجد أفراد الشرطة والدرك الوطنيين في بانغي وأجزاء أخرى من البلد. وسوف تساهم البعثة في هذه الجهود من خلال إسداء المشورة الاستراتيجية، وتقديم الدعم التقني والتشغيلي، وأنشطة التوجيه والاشتراك في موقع واحد. وإنني أرحب في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها الجهات الوطنية ذات المصلحة، بدعم من البعثة وغيرها من الشركاء الدوليين، في وضع خطة لبناء القدرات وتطويرها لفائدة قوات الأمن الداخلي لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأشجع الشركاء الآخرين على تعزيز الدعم الذي يقدمونه في هذا المجال الحيوي، بما في ذلك ما يتعلق بالمعدات والهيكل الأساسية.

٧١ - ويظل يحدوني الأمل في أن يشجع الزخم والمكاسب التي تربت على الانتخابات واكتمال العملية الانتقالية على إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق المصالحة الوطنية والتماسك

الاجتماعي وإعادة التأهيل لفائدة جميع الطوائف. وأحث الجهات الفاعلة الوطنية على تعزيز المصالحة على جميع أصعدة المجتمع، مع المشاركة الكاملة للنساء والشباب. وأحيي جهود المصالحة التي تبذلها القيادات الدينية والمجتمعية، وخاصة الاتفاق المبرم بين الطائفة غير المسلمة لبوينغ والطائفة المسلمة التي تشكل الأغلبية في حي PK-5 في بانغي، الذي يهدف إلى كفالة الوصول الآمن للمسلمين إلى مقبرتهم في بوينغ. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الرئيس المنتخب حديثاً والحكومة والمجتمع المدني وكافة الجهات الفاعلة الوطنية فيما يبذل من جهود ليس لإعادة بناء دولة قادرة على البقاء فحسب، ولكن أيضاً لبناء النسيج الاجتماعي للبلد.

٧٢ - وينبغي مواصلة بذل الجهود لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب ولتعزيز النظام القضائي للبلد. وإنني أحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى الجديدة على الالتزام التزاماً كاملاً بمعالجة هذه المسألة ذات الأولوية. ويجب تعزيز المحاكم الوطنية ومؤسسات إنفاذ القانون في البلد، بالتزامن مع الجهود المبذولة لإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة. وأشجع الحكومة المنتخبة حديثاً على اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية للتسريع بإنشاء هذه المحكمة، بوسائل من بينها تعيين القضاة الوطنيين من خلال عملية انتقاء قائمة على الشفافية والكفاءة. وأدعو أيضاً الشركاء المعنيين إلى تقديم الدعم المالي والتقني الأساسي الضروري لتمكين المحكمة من العمل. ويشجعي التقدم المحرز في دعم إعادة النشر التدريجي لخدمات العدالة والسجون في مختلف أنحاء البلد، وهو مجال رئيسي سيبقى من بين المجالات التي تشارك البعثة فيها. وأدعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى أن تقدم إلى العدالة مرتكبي الجرائم التي وقعت خلال اضطرابات أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وأن تشرع في محاكمة أولئك الذين تم احتجازهم بالفعل لارتكابهم جرائم خطيرة.

٧٣ - ويساورني بالغ القلق إزاء تضاعف نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. فنصف السكان، أو ما يزيد عن ٢,٣ مليون شخص من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يزالون يعتمدون على المساعدات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، لا يزال حوالي نصف مليون شخص من سكان البلد مشردين داخلياً، مع وجود بعض السكان، ومعظمهم من المسلمين، الذين لا يزالون يعيشون في مناطق محصورة وفي ظروف يرثى لها. وهناك أكثر من ٤٦٠.٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى يعيشون في البلدان المجاورة ولا يستطيعون العودة إلى ديارهم. وإنني أدعو السلطات المنتخبة إلى بذل المزيد من الجهود، بدعم من دوائر العمل الإنساني والشركاء الدوليين، لتهيئة ظروف مواتية تُشجع المشردين داخلياً واللاجئين على العودة الطوعية ولكفالة إمكانية حصول هؤلاء على الطعام والسكن والرعاية الصحية والتعليم الأساسي، بالإضافة إلى كفالة سلامتهم وأمنهم. وأدعو الشركاء

الدوليين إلى سد الثغرة المالية القائمة فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للبلد، وأجدد التأكيد على الحاجة إلى احترام جميع الأطراف الوطنية لمبدأ تمكين الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من الوصول السلس والأمن إلى كل من هم بحاجة إلى المساعدة.

٧٤ - وأشعر بانزعاج شديد إزاء استمرار الادعاءات المتعلقة بسوء سلوك أفراد البعثة والقوات الدولية الأخرى، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيان. وأؤكد مجددا تصميمي على كفالة امتثال جميع موظفي الأمم المتحدة لسياسة عدم التسامح مطلقاً التي تنتهجها المنظمة إزاء سوء السلوك، ولا سيما الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وقد وضعت البعثة نهجاً قائماً على الشفافية والتركيز على الضحايا في معالجة هذه القضايا، وأنا ملتزم بكفالة تقديم الجناة إلى العدالة وأن تحاسبهم بلدانهم الأصلية على جرائمهم. وأحیی شجاعة الضحايا الذين تقدموا للإبلاغ عن ادعاءات بشأن ارتكاب موظفين تابعين للأمم المتحدة لسوء السلوك الجسيم. وأدعو البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة إلى اتخاذ تدابير وقائية معززة قبل نشر قواتها، بما في ذلك زيادة وعي أفراد قواتها بسياسة عدم التسامح مطلقاً التي تنتهجها الأمم المتحدة، وضمان أن تُتخذ دائماً الإجراءات التأديبية ضد أي فرد من أفرادها يُدعى أنه ارتكب أي انتهاك. والأمم المتحدة بصدد اتخاذ سلسلة من التدابير تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، بالإضافة إلى توصيات فريق الاستعراض المستقل الخارجي الرفيع المستوى المعني بحالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين المرتكبة من قبل قوات حفظ السلام الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي قدم تقريره في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وهي تعمل على كفالة حصول ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين على المساعدة التي يحتاجونها للتعافي.

٧٥ - وقد تقرر انتهاء ولاية البعثة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وأعترم التشاور بشكل كامل مع الحكومة بمجرد تشكيلها بشأن الأساس الذي يتعين الاستناد إليه في إجراء استعراض استراتيجي للبعثة، قبل أن أقدم توصيات إلى مجلس الأمن بشأن الولاية المقبلة للبعثة. ولذلك، أود أن أوصي مجلس الأمن بالنظر في تمديد الولاية على أسس فنية ريثما يتم تشكيل الحكومة الجديدة.

٧٦ - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة، بارفيه أونانغا - أنيانغا، على ما بذله من جهود دؤوبة في الاضطلاع بولاية البعثة. وأشعر بامتنان عميق للعمل الذي يقوم به موظفو البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في ظل بيئة صعبة. وأعرب أيضاً عن امتناني لممثلي الخاص في وسط أفريقيا، عبد الله باتيلي، لدوره في

جهود الوساطة الدولية بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وأتوجه بالشكر إلى الاتحاد الأفريقي، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وللجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والشركاء الدوليين، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، على الجهود المستمرة المبذولة للعمل مع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل مستقبل أفضل.
